

الرباط، 13 أكتوبر 2021

1. عقد مجلس بنك المغرب اجتماعه الفصلي الثالث برسم سنة 2021 يوم الأربعاء 13 أكتوبر.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس، على ضوء تطور الوضعية الصحية، الظرفية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية للبنك على المدى المتوسط. وسجل بهذا الصدد التقدم الهام الذي أحرزه بلدنا على مستوى التلقيح، وكذا الانتعاش المتواصل للنشاط الاقتصادي وتطور التضخم في مستويات معتدلة رغم التصاعد النسبي للضغوط التضخمية الخارجية.
3. وناقش المجلس أيضا التطورات الأخيرة التي سجلها سوق الصرف إلى جانب تأثير التدخلات التي قام بها البنك مؤخرا لامتنعاص الفائض الدوري في العملات الأجنبية.
4. وبناء على مجموع هذه التقييمات، اعتبر المجلس أن توجه السياسة النقدية يظل تيسيريا إلى حد كبير، مما يضمن ظروفًا مناسبة للتمويل. ورأى على وجه الخصوص أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي يبقى ملائما، وقرر بالتالي الحفاظ عليه دون تغيير في 1,5%.
5. وسجل المجلس أنه بعد التسارع النسبي للتضخم الذي وصل إلى 1,6% في المتوسط في الفصل الثاني من سنة 2021 و 2,2% في يوليو، تراجع إلى 0,8% في غشت ارتباطا بتدني أسعار المواد الغذائية متقلبة الأثمان. وفي سياق متسم بتزايد أسعار المواد الطاقية، وانتعاش الطلب الداخلي وتصاعد التضخم المستورد، من المتوقع أن يسجل التضخم نسبة 1,2% في مجموع هذه السنة وإلى 1,6% في 2022، وذلك بعد 0,7% في 2020. ويرتقب أن ينتقل مكونه الأساسي من 0,5% في المتوسط في 2020 إلى 1,4% في 2021 ليصل إلى 2,1% في 2022.
6. على الصعيد الدولي، تبدو الآفاق الاقتصادية مواتية وإن كانت محاطة بمستوى عال من الشكوك. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الانكماش بنسبة 3,4% في 2020، يتوقع أن ينتعش الاقتصاد بنسبة 5,9% هذه السنة وذلك بفضل التقدم المحرز على مستوى حملة التلقيح والتحفيز المالي الهام، قبل أن يتعزز ليصل إلى 3,2% في 2022. كذلك، يتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الإجمالي بمنطقة الأورو بنسبة 5,2% في 2021 ثم بنسبة 3,8% في 2022، وذلك بعد تراجع بنسبة 6,3% في 2020. وفي سوق الشغل، يرتقب أن تشهد الأوضاع تحسنا ملموسا في الولايات المتحدة، حيث ستراجع البطالة بنسبة 8,1% في المتوسط إلى 5,6% في 2021، ثم إلى 4,7% في 2022. وبمنطقة الأورو، مكنت سياسات دعم الشغل من تخفيف تداعيات الأزمة بشكل كبير، حيث يتوقع أن تسجل هذه النسبة ارتفاعا طفيفا من 7,9% في 2020 إلى 8,1% في 2021 قبل أن تتدنى إلى 7,3% في 2022، وهو مستوى قريب مما كانت عليه قبل الأزمة. وفي الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، يرتقب أن يتسارع النمو في الصين من 2% في 2020 إلى 8,6% في 2021، قبل أن يتجه نحو وتيرة تتماشى مع سياسة إعادة التوازن للاقتصاد، أي

حوالي 5%. وبسبب موجة الإصابات بكوفيد-19 خلال شهري أبريل وماي، يرتقب أن يسجل الهند نموًا محدودًا في 8%، وذلك بعد انكماش بنسبة 7,1% في 2020، قبل أن يتسارع ليصل إلى 12,7% في 2022.

7. وفي أسواق السلع الأساسية، يتواصل المنحى التصاعدي للأسعار. فبالنسبة لمنتجات الطاقة، يتوقع أن ينتقل سعر البرنت على الخصوص من 42,3 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2020 إلى 68,1 دولار للبرميل في 2021 ثم إلى 68,5 دولار للبرميل في 2022. وفيما يتعلق بالفوسفات ومشتقاته، أدى تحسن الطلب وارتفاع تكاليف المكونات إلى زيادة هامة في أسعار هذه المواد خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، حيث ارتفعت بنسبة 78,8% إلى 147,5 دولار للطن بالنسبة للفوسفات الخام وبنسبة 79% إلى 643,8 دولار للطن بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونيك. وتتجاوز هذه المستويات بشكل كبير توقعات البنك الدولي الصادرة في أبريل الأخير والتي حددت الأسعار على التوالي في 90 دولار للطن و450 دولار للطن سنة 2021 وفي 91,9 دولار للطن و425 دولار للطن سنة 2022.

8. ومن المرتقب أن يؤدي هذا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، إلى جانب انتعاش النشاط الاقتصادي والصعوبات المتعلقة بالإمدادات، إلى ضغوط قوية على أسعار الاستهلاك. هكذا، يرتقب أن تصل نسبة التضخم إلى 4,4% خلال مجموع السنة في الولايات المتحدة، قبل أن تتباطأ قليلاً إلى 4,2% في 2022. وفي منطقة الأورو، يتوقع أن تظل في مستويات قريبة من الهدف المحدد من طرف البنك المركزي الأوروبي وأن تستقر في 2,3% في 2021 و1,9% في 2022.

9. ولمواجهة هذه الضغوط التضخمية، قامت البنوك المركزية في عدة بلدان صاعدة ونامية بتشديد سياساتها النقدية. بالمقابل، حافظت نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية على سياساتها النقدية التيسيرية، حيث اعتبرت أن هذه الضغوط تكفي طابعاً مؤقتاً. هكذا، وخلال اجتماعه المنعقد في 9 شتنبر، قرر البنك المركزي الأوروبي الإبقاء على أسعار فائدته الرئيسية دون تغيير، وحافظ على وتيرة مشترياته الشهرية في إطار برنامج شراء الأصول وأشار إلى مواصلة برنامجه الطارئ لمواجهة الجائحة على الأقل إلى غاية مارس 2022. وعلى نفس المنوال، قرر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، خلال اجتماعه المنعقد يومي 21 و22 شتنبر، الإبقاء على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي في حدود [0-0,25%] وأشار، رغم ذلك، إلى أنه سيشرع قريباً في تقليص وتيرة برنامجه لشراء الأصول شريطة مواصلة إحراز تقدم في تحقيق أهدافه الخاصة باستقرار الأسعار والحد الأقصى للتشغيل.

10. على الصعيد الوطني، تشير أحدث بيانات الحسابات الوطنية الخاصة بالفصل الثاني من سنة 2021 إلى بلوغ النمو نسبة 15,2% على أساس سنوي، مع ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 18,6% والقيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 14,8%. ومن المتوقع أن يتواصل الانتعاش الاقتصادي، وذلك بفضل التقدم الملموس المحرز على مستوى حملة التلقيح، والموسم الفلاحي الجيد، وسياسة التحفيز المالي المتبعة وكذا التوجه التيسيري للسياسة النقدية. وتبعاً لذلك، وحسب التوقعات المحينة لبنك المغرب، سيحقق الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية مع نهاية هذه السنة نمواً بنسبة 6,2%، وهو ما يعني زيادة بواقع 0,9 نقطة مقارنة بتوقعات يونيو الأخير. ويعكس هذا التحسن نمو القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 18,8%، بالنظر إلى محصول الحبوب الذي وصل إلى 103,2 مليون قنطار، وارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 4,6%. وفي سنة 2022، يتوقع أن يتعزز النمو ليصل إلى 3%، وهو ما يشمل تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,3% مع افتراض عودة إنتاج الحبوب إلى مستواه المتوسط، وارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,6%. وفي سوق الشغل، تظهر البيانات الخاصة بالفصل الثاني من سنة 2021 إحداث 405 ألف منصب شغل على أساس سنوي، وهو مستوى يظل أقل من عدد الساكنة النشيطة الذي التحق بسوق

الشغل خلال نفس الفترة والذي بلغ 533 ألف شخص. وبالتالي، تحسنت نسبة النشاط بواقع 1,3 نقطة إلى 46,1% فيما تفاقمت نسبة البطالة بواقع 0,5 نقطة إلى 12,8%.

11. وبخصوص المبادلات الخارجية، تشير المعطيات المحصورة في نهاية شهر غشت إلى تسارع عام لانعاش تجارة السلع. ويرتقب أن تتواصل هذه الدينامية مع ارتفاع الصادرات بنسبة 21,2% في 2021 و6% في سنة 2022، مدفوعة بالأساس بمبيعات صناعة السيارات والفوسفات ومشتقاته. وموازا مع ذلك، يتوقع أن تتزايد الواردات بنسبة 19,5% في 2021، ما يعكس أساسا الارتفاعات المرتقبة في مشتريات سلع التجهيز والاستهلاك إلى جانب تصاعد الفاتورة الطاقية، قبل أن تتباطأ وتيرة نموها إلى 3,8% سنة 2022. ومن جهة أخرى، لايزال تأثير القيود الصحية على مداخيل الأسفار مستمرا، حيث يرتقب أن تتراجع هذه الأخيرة مجددا في 2021 بنسبة 8,6% إلى 33,3 مليار درهم وذلك بعد تدنيها بنسبة 53,7% في سنة 2020. وفي سنة 2022، ومع فرضية تخفيف كبير لهذه الإجراءات، يرجح أن ترتفع هذه المداخيل إلى 60,7 مليار، وهو مستوى يظل مع ذلك أدنى بكثير من مبلغ 78,7 مليار المسجل في 2019. أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وبعد ارتفاعها بنسبة 4,9% في 2020، يرتقب أن تشهد نموا هاما بنسبة 27,7% في 2021 لتصل إلى مبلغ قياسي قدره 87 مليار درهم قبل أن تتراجع بنسبة 5% إلى 82,7 مليار في سنة 2022. وفي ظل هذه الظروف، من المنتظر أن يتفاجم عجز الحساب الجاري من 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2020 إلى 2,8% في 2021 قبل أن يتراجع إلى 1,6% في 2022. وبخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من المتوقع أن تتأرجح حول ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق التوقع. وأخذا في الاعتبار على الخصوص الاقتراضات الخارجية المرتقبة للخزينة ومخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة بمبلغ 10,8 مليار درهم، يرتقب أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 335 مليار درهم في نهاية 2021 و345,1 مليار في نهاية 2022، أي ما يعادل أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

12. وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية، يرتقب أن ينهي سعر الصرف الفعلي الحقيقي السنة بارتفاع قدره 0,4%، نتيجة لتزايد القيمة الاسمية للدرهم ولمستوى التضخم الوطني الذي يقل عما سُجل لدى الدول الشريكة والمنافسة. وفي سنة 2022، يتوقع أن يتراجع بنسبة 1,9% ارتباطا بتدني القيمة الاسمية للعملة الوطنية. وبالنسبة لأسعار الفائدة على القروض، فقد عرفت انخفاضا فصليا بلغ 13 نقطة أساس خلال الفصل الثاني وهو ما استفادت منه بالخصوص المقاولات. وفيما يتعلق بالقروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي، فقد عرف نموها تباطؤا طفيفا إلى 3,3% خلال الفصل الثاني، مما يعكس بالأساس تراجع وتيرة نمو القروض المقدمة للمقاولات غير المالية الخاصة بعد نهاية عدة برامج مخصصة للدعم تم إقرارها خلال سنة 2020 في إطار التصدي لأزمة كوفيد-19. ويرتقب أن يختم الائتمان البنكي هذه السنة بارتفاع قدره 3,7% قبل أن يتزايد بنسبة 3,8% في 2022.

13. وعلى مستوى المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية مع متم الأشهر الثمانية الأولى من السنة عجزا بمبلغ 48,8 مليار درهم، حيث تفاقم بما قدره 2,2 مليار من سنة لأخرى. وتحسنت الموارد العادية بنسبة 9,3% مدفوعة بارتفاع عائدات جميع أنواع الضرائب باستثناء الضريبة على الشركات التي عرفت بعض التراجع. وموازا مع ذلك، تزايدت النفقات الإجمالية بنسبة 8% ارتباطا بالأساس بارتفاع نفقات السلع والخدمات والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية وتكاليف المقاصة. وأخذا بالاعتبار تقليص مخزون العمليات الجارية بقيمة 18,5 مليار، بلغ عجز الصندوق 67,4 مليار درهم، بدلا من 48,2 مليار خلال نفس الفترة من سنة 2020. وقد تمت تغطية هذه الحاجيات عبر موارد داخلية بمبلغ صاف قدره 59 مليار، وعائدات تفويت مساهمات الدولة بقيمة 5,4 مليار بالإضافة لتدفقات خارجية صافية إيجابية بقيمة 3 مليار. وبناء على هذه التطورات، يتوقع بنك المغرب أن يتحسن عجز الميزانية،

دون احتساب الخصصة، من 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2020 إلى 7,3% في سنة 2021 و 6,8% في 2022.